مجالس المحافظات والتنمية المحلية في العراق

أ.د. كامل الكناني*

المستخلص

ان تفعيل دور مجالس المحافظات في انجاز مهام التنمية المحلية أنما يرتكز على فلسفة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية ذات المساس المباشر بالتنمية. وفي العراق، شهدت هذه التوجهات أنعطافة جذرية باتجاه اللامركزية وانهاء الحكم الشمولي المركزي القائم على مركزية الحكومة في التخطيط وتحديد اتجاهات التنمية في البلاد منذ نيسان ٢٠٠٣. هذه التوجهات تقوم على منح السلطات المحلية صلاحية رسم السياسة العامة للمحافظات ووضع الاولويات لتنميتها، بالاضافة الى الاعتماد على آليات نظام السوق في عمل الاقتصاد الوطني وبكل ما يتضمنه من تفعيل لنشاط القطاع الخاص والمبادرات الفردية في المساهمة المجتمعية باعداد الخطط ووضع الاولويات. وقد أستند ذلك كله على القاعدة التشريعية المستمدة من الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ وقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ للمحافظات غير المنتظمة باقليم.

ان اولى المهام التي يفترض ان تنهض بها السلطات المحلية هي في اعداد الخطط التنموية المحلية والتي تستند، وبالتأكيد، على الامكانات المحلية المتاحة مع وضوح الرؤية الاقتصادية للتوجهات التنموية في هذه المحافظة او تلك. وهو ما سعى البحث الى وضع منهجية في أعداد خطط التنمية المحلية لهذه المجالس بعد ان أجرى عملية تقييم لكفاءة تنفيذ التخصيصات الاستثمارية للسلطات المحلية في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ليتوصل بعد ذلك البحث الى رؤى مستقبلية للتنمية المحلية في العراق.